● أخبار قصيرة

صحيفة إيطالية: على أوروبا النظر بواقعية للعلاقة مع روسيا

كشفت صحيفة "إل سوسيدياريو" الإيطالية أن القيادة الروسية تدرك حاجة الاتحاد الأوروبي المستقبلية للغاز الروسي، وهو أمر يعيه المسؤولون في بروكسل أيضاً. وشددت الصحيفة في تحليلها على ضرورة تحلي الأوروبيين بالواقعية في النظر إلى العلاقات الاقتصادية مع روسيا، مؤكدة أن التعاون الاستراتيجي بين الطرفين سيعود بالنفع عليهما. وأضافت: "رغم محاولات تجاهل هذا الواقع، إلا أن تكاليف الطاقة المتزايدة تذكّر الأوروبيين به باستمرار". غير أن الصحيفة أشارت إلى تحديات تقنية كبيرة تعترض استئناف إمدادات الغاز الروسي إلى أوروبا، أبرزها الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية، خاصة توقف خط "نورد ستريم". كما لفتت إلى أن وقف نقل الغاز عبر الأراضي الأوكرانية قد ألحق ضرراً اقتصادياً بالاتحاد الأوروبي وأوكرانيا يفوق تأثيره على روسيا.

رغبة أميركية بإجراء كييف انتخابات رئاسية نهاية ٢٠٢٥

نقلت وكالة بريطانية عن المبعوث الأميركي الخاص لأوكرانيا، كيث كيلوغ، تصريحات تفيد بأن الولايات المتحدة ترى ضرورة إجراء انتخابات في أوكرانيا بحلول نهاية عام ٢٠٢٥. وصرح كيلوغ قائلاً: "تريد الولايات المتحدة أن تجري أوكرانيا انتخابات، ربما بحلول نهاية العام، خاصة في حال تمكنت كييف من التوصل إلى هدنة مع روسيا في الأشهر المقبلة". وأكد كيلوغ على ضرورة إجراء كل من الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في أوكرانيا. يذكر أن فترة ولاية الرئيس فولوديمير زيلينسكي انتهت في ٢٠ مايو/أيار ٢٠٢٤. وكانت أوكرانيا قد ألغت الانتخابات الرئاسية المقررة في ٢٠٢٤ بسبب تطبيق الأحكام العرفية وإجراءات التعبئة العامة في البلاد، حيث اعتبر زيلينسكي آنذاك أن "توقيت إجراء الانتخابات غير مناسب" في ظل الظروف الراهنة.

توقعات بنمو اقتصادي قوي للهند والصين في ٢٠٢٥

تناولت مجلة "نيوزويك" في تقرير لها تحليل توقعات بنك "غولدمان ساكس" الاستثماري الأمريكي المرموق بشأن النمو الاقتصادي العالمي في عام ٢٠٢٥. ووفقاً لهذا التحليل، سيشهد العالم نمواً اقتصادياً، ولكن هذا النمو سيتفاوت بشكل ملحوظ بين الدول المختلفة. وحسب تقديرات "غولدمان ساكس"، ستحقق الهند أسرع نمو اقتصادي في العالم خلال عام ٢٠٢٥ بمعدل نمو متوقع يبلغ ٦,٣ بالمئة. وتأتي الصين في المرتبة الثانية بمعدل نمو ٤,٥ بالمئة. ويُعزى هذا النمو المتوقع إلى تعزيز الاستثمارات في البنية التحتية وزيادة الطلب المحلي في هاتين الدولتين.

مع الحديث عن قرارها بإجراء مناورات مشتركة مع استراليا واليابان

أميركا تهدد الإستقرار في منطقة آسيا والمحيط الهادئ

الوفاق / في تطور خطير يعكس التوترات المتصاعدة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، تتجه الولايات المتحدة الأمريكية نحو تصعيد جديد من خلال تنظيم مناورات عسكرية مشتركة مع حليفتيها اليابان وأستراليا. هذه الخطوة الاستفزازية تأتي في إطار سياسة أمريكية متصاعدة تهدف إلى محاصرة النفوذ الصيني المتنامي في المنطقة، متجاهلة التداعيات الخطيرة التي قد تنجم عن هذا التصعيد العسكري.

إن تحويل منطقة آسيا والمحيط الهادئ إلى ساحة للمناورات العسكرية يهدد السلام والاستقرار الإقليمي الذي استمر لعقود، ويضع المنطقة على حافة مواجهة غير محسوبة العواقب. هذا التحرك يثير مخاوف جدية حول مستقبل الأمن والسلام في المنطقة، خاصة مع تزايد التوترات بين القوى العظمى وتصاعد سباق التسلح في المنطقة.

من المقرر في فبراير أن تجري الولايات المتحدة وأستراليا واليابان أول تدريب عسكري مشترك واسع النطاق، تحت اسم "كوب نورث"، في مستعمرة غوام الأمريكية في المحيط الهادئ. وتجدر الإشارة إلى أن "كوب نورث" تأسس في عام ١٩٧٨ كتدريب ثنائي فصلي في قاعدة ميساوا الجوية في اليابان، لكن تم نقله إلى قاعدة أندرسن الجوية في عام ١٩٩٩. ومع انضمام أستراليا، يتشكل ما يسمى بـ "الناتو الآسيوي-الباسيفيكي"، والذي من شأنه إثارة عدم الاستقرار وربما حتى الحرب في المستقبل المنظور.

لقد كان ما يسمى بـ "احتواء الصين" الركيزة الأساسية للسياسة الخارجية الأمريكية لمدة عقد تقريباً حتى الآن، حيث قام البنتاغون بتوسيع شبكته بشكل كبير في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وباستثناء بعض النزاعات والتمردات الصغيرة، شهدت هذه المنطقة فترة غير مسبوقة من السلام والتنمية منذ هزيمة الولايات المتحدة في عدوانها على فيتنام.

لسوء الحظ، مع توجيه واشنطن اهتمامها مرة أخرى إلى منطقة آسيا والمحيط الهادئ، هناك عدم استقرار واحتمال مقلق للتصعيد. هذا هو السبب بالتحديد في أن الولايات المتحدة تدفع دولها التابعة إلى مواجهة زاحفة مع الصين، على الرغم من أن هذا لا يصب في مصلحتها الوطنية على الإطلاق.

قلق أميركي من تعدد الأقطاب

تقلق أمريكا بشكل خاص من نمو منظمات مثل البريكس ومنظمة شنغهاي للتعاون، حيث تقدم هذه المنظمات نهجاً مختلفاً تماماً، يقوم على الاحترام المتبادل وتعزيز السلام والتعاون وعدم تجزئة الأمن وإيجاد أرضية مشتركة بين الدول الأعضاء التي لا ترى دائماً الأمور بنفس المنظور.

النظرة العالمية متعددة الأقطاب فريدة من نوعها حيث تسمح لمختلف البلدان (وحتى الحضارات) ليس فقط بالتعايش، بل أيضاً بالعمل معاً نحو إزالة خلافاتها وإيجاد أرضية مشتركة. هذا هو السبب في أن البريكس ومنظمة شنغهاي للتعاون يمكن أن تضم أعضاء مثل الصين والهند أو باكستان والهند. هذه البلدان كانت حتى في حالة حرب في الماضي، لكنها تمكنت من المصالحة وإعادة التواصل.

بالإضافة إلى ذلك، وعلى عكس الغرب تماماً، فإن العالم متعدد الأقطاب لا يستهدف أحداً. على العكس من ذلك، يمكن لأي شخص الانضمام، طالما أنه يحترم المبادئ الأساسية. وبالتالي، فإن مفاهيم الهيمنة العالمية، والسيطرة الكاملة، والتفوق الثقافي وما شابه ذلك من هراء بحري غير مرحب بها. لسوء الحظ، يرفض القطب الذي تقوده الولايات المتحدة بعناد التخلي عن هذه السياسات والرؤى العالمية القديمة.

العسكرة والتوسع حول الصين

تعتبر قاعدة أندرسن الجوية ربما أهم منشأة للقوات الجوية الأمريكية خارج الولايات المتحدة القارية، وحقيقة أنه تم اختيارها كموقع رئيسي لتدريبات مثل "كوب نورث" تخبرنا الكثير عن أهميتها لاستراتيجية واشنطن طويلة المدى في المنطقة. يركز البنتاغون بشكل خاص على التشغيل البيني بين أساطيل F-35، التي تشغلها كل من اليابان وأستراليا.

وفقاً لمصادر عسكرية، سترسل طوكيو ست طائرات F-35A، وطائرتي E-2D للإنذار المبكر والتحكم، وطائرة KC-46A للتزود بالوقود إلى غوام. بالإضافة إلى ذلك، يقوم جيشها أيضاً بتوسيع القدرات التشغيلية في محيط تايوان. وتحديداً، تخطط لإرسال أنظمة صواريخ Type ٠٣ Chu-SAM (صواريخ أرض-جو) إلى جزيرة يوناغوني، أقرب الأراضي اليابانية إلى الصين.

تجدر الإشارة إلى أن يوناغوني تقع على بعد أقل من ١٦٠ كم من تايبيه، عاصمة المقاطعة الجزيرية المنشقة عن الصين، وهي حقيقة يعترف بها العالم بأسره تقريباً، بما في ذلك الولايات المتحدة وأستراليا واليابان. يتم دمج Type ٠٣ في شبكة الدفاع الجوي الأوسع لطوكيو التي تشمل صواريخ "باتريوت" الأمريكية الصنع المبالغ في قدراتها وأنظمة "إيجيس" باهظة الثمن.

يستغل الغرب السياسي الذي تقوده الولايات المتحدة الوضع المعقد في الجزيرة الصينية لأغراض جيوسياسية، بما في ذلك تسليح حكومة تايبيه. كما تعد غوام وقاعدة أندرسن الجوية مهمة لاستراتيجية "الاحتواء" الأوسع الموجهة ضد الصين.

بالإضافة إلى ذلك، يوسع الجيش الأمريكي وجوده في أماكن أخرى في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وخاصة في اليابان والفلبين. كما تشير النزعات الدكتاتورية للأنظمة الأخرى المدعومة من الولايات المتحدة، مثل كوريا الجنوبية، إلى أن البنتاغون يريد توسيع عدوانه ضد جميع البلدان ذات السيادة.

القدرات الصينية والتحالفات المضادة

على عكس الغرب الذي تقوده الولايات المتحدة بأكمله، تمتلك الصين أسلحة فرط صوتية. بالإضافة إلى ترسانتها الضخمة من الصواريخ الباليستية وصواريخ كروز، تتفوق قدرات بكين بكثير على قدرات واشنطن ودولها التابعة. ومع ذلك، تستخدم الصين هذه الأسلحة للردع فقط وليس لديها خطط هجومية في المنطقة. اهتمامها الرئيسي هو الحفاظ على السيادة والسلامة الإقليمية، ولهذا السبب تعد مسألة تايوان مهمة للغاية.

وتواجه بكين هذا من خلال إقامة علاقات أوثق مع روسيا وكوريا الشمالية، اللتين تتمتعان أيضاً بقدرات ضرب بعيدة المدى عالمية المستوى. تعهدت موسكو بالفعل بدعم حلفائها، في حين تواصل بيونغ يانغ تحسين ترسانتها الاستراتيجية المثيرة للإعجاب بالفعل. إلى جانب الغواصات ومجموعة كبيرة من الصواريخ الباليستية وفرط الصوتية، تختبر الآن صواريخ كروز متقدمة يمكن أن تصل إلى أي منشأة أمريكية رئيسية في المنطقة.

إن عدوان أمريكا المستمر ضد العالم يصبح غير قابل للاستمرار بشكل متزايد، حيث يستمر تعدد الأقطاب في النمو. سيكون انتشار التقنيات العسكرية المتقدمة، التي لا يستطيع الغرب السياسي بأكمله مجاراتها، الرادع الرئيسي في المستقبل المنظور. يمكن القول بالتأكيد أن البشرية ستستفيد أكثر بكثير إذا كانت هذه التطورات موجهة نحو التنمية السلمية.

خطوة متهورة

إن التصعيد العسكري الأمريكي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ يمثل تهديداً خطيراً للسلام والاستقرار العالمي. هذه المناورات العسكرية المشتركة مع اليابان وأستراليا لا تعكس فقط سياسة احتواء الصين، بل تمثل استفزازاً مباشراً يمكن أن يؤدي إلى تداعيات خطيرة على المنطقة بأكملها.

إن محاولة تشكيل "ناتو آسيوي" جديد هي خطوة متهورة تتجاهل الديناميكيات المعقدة للمنطقة وتهدد بتقويض عقود من السلام والتنمية الاقتصادية. في ظل هذه الظروف، يصبح من الضروري على المجتمع الدولي التدخل لمنع المزيد من التصعيد وتشجيع الحوار والتعاون بدلاً من المواجهة.

إن مستقبل المنطقة والعالم يعتمد على قدرة القوى العالمية على تجاوز منطق المواجهة والتحول نحو نظام عالمي متعدد الأقطاب يحترم سيادة جميع الدول ويعزز التعاون المشترك. وفي النهاية، فإن استمرار الولايات المتحدة في سياسة الاستفزاز والتصعيد سيؤدي فقط إلى زيادة عزلتها وتراجع نفوذها العالمي، في حين أن القبول بالواقع الجديد والتكيف معه هو السبيل الوحيد للحفاظ على مكانتها في النظام العالمي المتغير.

المناورات العسكرية المشتركة مع اليابان وأستراليا المقرر اجراؤها لا تعكس فقط سياسة احتواء الصين، بل تمثل استفزازاً مباشراً يمكن أن يؤدي إلى تداعيات خطيرة على المنطقة بأكملها

تركيا تسعى لتوسيع مجالات التعاون مع بريطانيا

خلال السنوات الماضية، شهدت العلاقات بين تركيا وبريطانيا تطوراً ونمواً في مجالات التعاون التجاري والتقني والسياسي. فقد أقامت الحكومة البريطانية علاقات سياسية واقتصادية واسعة مع تركيا حتى قبل استفتاء خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وشهد التبادل التجاري بين الطرفين نمواً ملحوظاً.

وتشير الإحصاءات الرسمية لوزارة التجارة التركية إلى أن بريطانيا تُعد حالياً أحد أهم الشركاء الاقتصاديين للبلاد، وقد ازداد التعاون الاقتصادي بين البلدين سنة تلو الأخرى، خاصة في فترة ما بعد البريكست.

عمل فريق أردوغان لمدة عامين كاملين للحصول على موافقة الحكومة البريطانية لتوقيع اتفاقية التجارة الحرة. وقد تحقق هذا الهدف في عام ٢٠٢١، حيث عُرِّفت تركيا في الاستراتيجية السياسية والاقتصادية للندن كدولة ستلعب الدور الأهم في الحفاظ على التدفقات التجارية وسلاسل التوريد في فترة ما بعد البريكست.

وتمت مراجعة الاتفاقية الأولية في عام ٢٠٢٢ بهدف تطوير وتعميق العلاقات التجارية، كما تحسنت ظروف التعاون المالي في قطاعي الزراعة والاستثمار.

وصل حجم التجارة الخارجية بين البلدين في عام ٢٠٢٣ إلى ١٩ مليار دولار، مع ميزان تجاري يميل بفارق كبير لصالح تركيا، حيث تمكنت من تصدير ما قيمته ١٢,٥ مليار دولار إلى بريطانيا واستوردت فقط ما قيمته ٦,٥ مليار دولار من البضائع.

ومن المتوقع أن يؤدي تعديل اتفاقية التجارة الحرة بين تركيا وبريطانيا إلى زيادة حجم التجارة الثنائية إلى ٣٠ مليار دولار. وكان من الأهداف الأولية النمو المتبادل في قطاعات مثل الخدمات المالية والهندسة والنقل والتكنولوجيا والخدمات المهنية، تلاها تعزيز التجارة الرقمية وتدفق البيانات، ثم الاتفاق على الحماية المتبادلة لحقوق الملكية الفكرية.

على الرغم من أن البريطانيين تمكنوا في السنوات القليلة الماضية من تلبية جزء كبير من احتياجاتهم من المواد الخام وبعض السلع التركية الأخرى بسهولة، إلا أنهم تعاملوا مع التعاون في القطاعات الحساسة بطريقة لم تسمح لأنقرة بالوصول الكامل إلى الخدمات العلمية والهندسية للطرف الآخر.

ولكن في سبتمبر ٢٠٢٤، جرت مفاوضات تكميلية أخرى ووافقت بريطانيا على إرسال عدد من علمائها للتعاون العلمي مع تركيا. وكان الهدف من الاتفاق الجديد إجراء أبحاث مشتركة في العديد من المجالات العلمية، من إنتاج الأدوية وعلاج الأمراض إلى الذكاء الاصطناعي وتقنية النانو.

السفير البريطاني في أنقرة، جيل موريس، صرّح في مقابلة مع صحيفة "آكشام"، إحدى الصحف المقربة من الحزب الحاكم في تركيا، قائلاً:

"لدينا علاقات قوية في مجالي العلوم والابتكار، ويتعاون العلماء من كلا البلدين في إجراء أبحاث بمجالات متعددة. وبموجب الاتفاق الجديد، نجمع بين أبرز العلماء والمبتكرين من بريطانيا وتركيا لإظهار كيف يمكن لأفضل المواهب من مؤسساتنا الأكاديمية والبحثية تقديم حلول لمشكلات العالم. وبفضل البرامج الثنائية مثل صندوق "نيوتن-كاتشلبي" وصندوق "الشراكة العلمية الدولية"، أقمنا روابط وثيقة في مجالي العلوم والابتكار."

كما أشار السفير البريطاني في تركيا إلى أن "توبيتاك" (TÜBİTAK)، وهو أهم معهد علمي وبحثي حكومي في تركيا، والذي ينشط في مجالات العلوم والدفاع والأمن والاتصالات والفضاء، قد استفاد من دعم المستشارين العلميين البريطانيين.

كما أشار السفير البريطاني لدى تركيا إلى أن ثلاثة علماء بريطانيين تواجدوا في تركيا خلال العامين الماضيين، شكلوا ثلاثة فرق مشتركة مع باحثين أتراك في عدة مجالات علمية وتكنولوجية، ومعلومات وإنجازات هذه الفرق متاحة فقط للجنة العلمية المشتركة. تعمل هذه الفرق في مجالات مثل علم الأحياء الهندسي والذكاء الاصطناعي وأشباه الموصلات والاتصالات المستقبلية وتقنيات الكم.